

# إنهاء الملك عبد العزيز للأراضي المقدسة

• جمال محمود حم

إنى مسافر إلى مهبط الوحي لتبسط أحكام الشريعة .. فبعد الآن لا يكون سلطان في مكة إلا للشرع ، وجميع الروس يجب أن تطأوا للشرعية .<sup>(١)</sup>

كان هذا مبرراً كافياً - بصرف النظر عن الأسباب العديدة والدوافع الأخرى - لكي يدفع عبد العزيز بن سعود بقوات نجد عبر حدودها مع الحجاز لتبسط أحكام الشريعة في الأراضي المقدسة . كان تطهير الأراضي المقدسة - إذاً واحداً من الأهداف السامية التي قصد إليها عبد العزيز ، وكانت أول خطوة على هذا الطريق هي إنهاء حكم الهاشميين هناك ، واستنصاح غضب بعض أنصارهم في العالم الإسلامي ، بالدعوة إلى مؤتمر عام<sup>(٢)</sup> يعقد في مكة ، بعد انقضاء موسم الحج في صيف عام ١٩٢٦م ، لتحديد مستقبل الأراضي المقدسة ، وصيانة أمنها ، والنظر في الوسائل المتعلقة بسلامة الحجاج ورفاهيتهم . ومع أن هذا الجمع الأول من نوعه ، انفض دون تحديد صريح لمن يحكم في الحجاز ، إلا أنه لم يعترض صراحة على حكم الملك عبد العزيز ، الذي كان قد اختير من قبل الحجازيين ملكاً في يناير ١٩٢٦م .

وقد تمكن الملك عبد العزيز من مواصلة السير نحو هدفه المعلن ، وهو تطهير البلاد المقدسة بتكليف من المؤتمر الإسلامي . فكان عليه أن يقيم الحكم طبقاً للشريعة ، وأن يعمل على تأمين سلامة الحجاج ، وأن يبعد للحرمين الأوقاف المتنازعة في العالم الإسلامي ، وأن يعمل على إعادة تشغيل سكة حديد الحجاز<sup>(٣)</sup> ، إلى غير ذلك من القضايا المهمة .

# الأجنبيّة في الحجاز ١٩٢٦/١٩٢٧م

وأهم مايجتنبنا في هذا المقام هو إبراز مسألة تطبيق الشريعة تطبيقاً يصبون قدسية الحرمين الشريفين . وهنا نسطهد محاولة الملك عبد العزيز بالامتيازات التي كانت تتمتع بها الدول الأوروبية في مختلف أنحاء الامبراطورية العثمانية منذ القرن السادس عشر . ولم تغلح جهود العثمانيين . أو ورثتهم من الهاشميين في إلغائها . وورث عبد العزيز عن هؤلاء تركة متقلّة بالامتيازات . لم يكن هناك من سبيل للقضاء عليها غير تجاهلها وعدم الاعتراف بها عند تطبيق الشريعة في الأراضي المقدسة .

أما هذه الامتيازات فهي مجموعة من المعاهدات . عقدتها السلاطين العثمانيون مع معظم الدول الأوروبية <sup>(١)</sup> . وأهم شروطها : ضمان تطبيق هذه الدول لقوانينها على مواطنيها الموجودين في أراضي الدولة العثمانية . فإذا حدث صدام بين شخصين . أوروبي وآخر عثماني . فإن محاكمة الأوروبي تنسم أمام المحكمة القنصلية لبلاده . وفي كل الأحوال فإن من الضروري أن يحضر الفصل . أو مندوب عنه أية محاكمة قد تجري لأحد رعايا بلاده في المحاكم العثمانية . وعليه أن يستخدم مختلف الوسائل التي تضمن إبطال تنقيذ الحكم .

كفل هذا الأسلوب للمواطن الأوروبي العادي ميزات يتمتع بها الدبلوماسيون وحدهم : ذلك أن الأجنبي - أي أجنبي - يخضع للقوانين والنظم السائدة في البلد الذي يوجد فيه . وبهذا الأسلوب أيضا نفقد الدولة المانحة للامتياز كثيرا من سيادتها على أرضها . ويتوارى تطبيق قوانينها أمام سطوة قوانين الامتيازات .

ومع أن الحجاز له وضع خاص في العالم الاسلامي . إلا أنه لم يستثن في معاهدات الامتيازات التي منحها العثمانيون للأوروبيين . وطبقت فيه قوانين الامتيازات بدرجات متفاوتة . ولاشك أن ذلك كان يجرح كبرياء المسلمين الفيورين على تطبيق الشريعة في الأراضي المقدسة .

ولم تكن قضية الامتيازات الأجنبية بغير جذور . فهي تعود إلى القرن التاسع في منطقة شرق البحر المتوسط <sup>(٤)</sup> . فكيف استطاع الملك عبد العزيز أن يقطع هذه الامتيازات الضاربة جذورها في أعماق التاريخ من الحجاز !!

كانت بريطانيا هي الدولة الأوروبية الوحيدة التي استأثرت بالنفوذ السياسي في الجزيرة العربية في أعقاب الحرب العالمية الأولى . ومن جهة أخرى كانت بريطانيا تمتاز على غيرها من الدول الكبرى من حيث أنها كانت تحكم - بشكل مباشر أو غير مباشر - أكبر عدد من المسلمين . هاتان الحقيقتان وضعنا بريطانيا في موقف يدعو فيه سياستها مضطربة ومتناقضة : فيينا هي تعمل على إثبات وجودها . بعد الحرب العالمية الأولى . في الجزيرة العربية . كانت تتبر بذلك سحق الرأي العام الاسلامي ضدها . ويبدو لنا ذلك بوضوح عند الحديث عن مواقف مراكز صناعة القرار في السياسة الخارجية البريطانية . فيينا ترى وزارة الهند تقف - بالطبع - في جانب قضية تسكين الرأي العام الاسلامي . ترى على الجانب الآخر وزارتي الخارجية والمستعمرات شعبان نحو تثبيت الوجود البريطاني دولاً اعتبار لأراء جموع المسلمين في أنحاء الامبراطورية .

وقد أدرك الملك عبد العزيز أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه بريطانيا في توجيه تاريخ منطقة الشرق الأوسط . وسعى نحو إعادة صياغة علاقاته بها . وهي العلاقات التي كانت مبنية أساساً على معاهدة دارين ١٩١٥م . صياغة تتناسب ومركزه المرموق . باعتباره سلطاناً على نجد وملحقاتها وملكاً على الحجاز . وفي هذه المناسبة وجدت قضية إنهاء الامتيازات الأجنبية في الحجاز طريقها - بين العديد من اللغزبا - إلى مائدة المفاوضات البريطانية السعودية .

كان الملك عبد العزيز قد أفضى للسيد جلبرت كلايتون (المندوب البريطاني فوق العادة) الذي تفاوض معه في بحر في خريف عام ١٩٢٥م بشأن حدود نجد الشمالية . أفضى اليه برغبته في مراجعة العلاقات البريطانية - السعودية <sup>(٥)</sup> . ولم يتردد كلايتون في أن ينقل رغبة الملك عبد العزيز إلى لندن . فأبدت الحكومة البريطانية ترحيباً بهذا الاتجاه في رسالة بعثت بها إلى جدة في أبريل ١٩٢٦م . <sup>(٦)</sup>

كان ترحيب لندن مبنياً على مناقشات داخلية بدأت مع منتصف مارس . وشارك فيها ممثلون عن وزارات المستعمرات والخارجية والهند . وهي الوزارات التي كانت معنية بالتطورات السابقة في الجزيرة العربية والمتنظرة فيها . فوزارة المستعمرات كانت تشرف على مناطق مجاورة تماماً لممتلكات

الملك عبد العزيز في الأراضي الواقعة تحت الانتداب من جهة . وفي منطقة الخليج العربي من الجهة الأخرى . ووزارة الخارجية كانت مسئولة مسئولة مباشرة عن شئون الحجاز . أما وزارة الهند فكانت تتمتع بتفويض واضح في كل الجزيرة العربية حتى عام ١٩٢٦م . فضلاً عن اهتمامها بقضايا مسلمي الهند ومن ثم - قضايا الأراضي المقدسة . لما في ذلك من تأثير هام على سياسة بريطانيا العامة (٥) ركز المجتمعون في لندن على أهمية تقنين العلاقات السعودية - البريطانية بصيغتها في شكل معاهدة . تضم مجموعه من القضايا من بينها :

١ - توطيد أركان السلام في قلب الجزيرة العربية حماية لسلامة الوجود البريطاني على أطرافها .

٢ - ضرورة انتزاع اعتراف الملك عبد العزيز بمركز بريطانيا المتميز في المناطق الواقعة تحت الانتداب في العراق وفلسطين .

٣ - التأكيد على التزام الملك عبد العزيز بسياسة عدم التدخل في شئون امارات الخليج العربي .

٤ - ضرورة أن يقدم الملك عبد العزيز ضمانات لتأمين سلامة الحجاج البريطانيين .

٥ - أن يتعاون الملك مع الحكومة البريطانية في محاربة تجارة الرقيق . ومنع بريطانيا حق ممارسة تحرير العبيد في الأراضي السعودية .

٦ - ضرورة النص على اعتراف الملك بالامتيازات التي حصلت عليها بريطانيا من الدولة العثمانية باعتباره وريثاً لأراضي كانت تابعة لها من قبل .<sup>(٦)</sup>

هذه النقطة الأخيرة هي بؤرة الحوار في هذا المقام . وكما هو واضح : فإن الانجليز أنفسهم هم الذين أثاروا تلك القضية بالحاح شديد . معتمدين في ذلك على قاعدة قديمة : ليس للملك عبد العزيز يد فيها من قبل . لكنهم يحاولون بنفس المستوى من الالاحاح إقحام مسألتين جديدتين لتأمين مزيد من الامتيازات . الأولى في مجال النص صراحة على تأمين سلامة الحجاج البريطانيين عند وجودهم بالحجاز . والثانية في مجال السماح لبريطانيا بالتدخل في الشئون الداخلية للمجتمع الحجازي عن طريق ممارستها لعملية تحرير العبيد في الحجاز .

إن ممارسة انجلترا لأى من البنود الثلاثة السابقة فيها انتفاص واضح للسيادة السعودية . وإضافة جديدة لرصيد الامتيازات القديمة التي لا يعترف بها الملك عبد العزيز أصلاً . فكيف كان البريطانيون ينظرون إلى تلك القضايا ؟ وكيف استطاع الملك عبد العزيز أن يقف في وجه نيار الامتيازات الجديدة من ناحية . وفي وجه عملية إعادة توثيق الامتيازات القديمة من ناحية أخرى ؟ كان نائب الملك في الهند Viceroy أكثر الأطراف البريطانية حرصاً على تحذير حكومة لندن من

المخاطر المحتملة . نتيجة للتدخل البريطاني في شئون الأراضي المقدسة سواء تم ذلك بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة . فكان يرى أن أية معاهدة تعقد بين بريطانيا والملك عبد العزيز لا يجب أن تتضمن أى شروط تتعلق بالمحجاز ؛ واستطاع من خلال وزارة الهند أن يوصل رغبته هذه الى مراكز صنع القرار في بريطانيا .

وموقف نائب الملك في الهند مبنى على تقديرات يستطيع هو - أكثر من غيره من بين المسؤولين البريطانيين - أن يلمسها . فهو من ناحية قريب إلى حيث يتركز عدد ضخم من المسلمين الهنود وهؤلاء لهم رأى لا يمكن إهماله فيما يتعلق بأية تسويات تتم بشأن البلاد المقدسة . وإذا لم يكن من الضروري استشارتهم بشأنها بشكل مباشر فإنه من الضروري تقدير حسابات رد الفعل التي قد تنجم عن التدخل البريطاني في شئون المحجاز . وخصوصا إذا علمنا ان جماعات معينة من بين مسلمي الهند كانت لها أطماع خاصة بها للحكم في المحجاز .<sup>(١٠)</sup>

يقترح نائب الملك في الهند - بناء على ماسبق - أن تكون المعاهدة البريطانية - السعودية المقترحة معاهدة شخصية تعقد بين الملك عبد العزيز والحكومة البريطانية . وهذا الأسلوب يمكن التغلب على مسألة إقحام المحجاز بالاسم في مثل هذه المعاهدة ؛ وبذلك يمكن إسكات أصوات المعارضة الهندية لمسألة تطوير العلاقات البريطانية - السعودية من ناحية . ولحكم الملك عبد العزيز في المحجاز من ناحية أخرى - وبنى نائب الملك مقترحاته على أساس أنه يعلم عن طبيعة العلاقات بين «الوهابيين» والهنود أكثر مما تعلم لندن . وأن أسلوبه هذا يضمن تأمين المصالح البريطانية لا في المحجاز والهند وحدهما . ولكن في مختلف أرجاء الأمبراطورية . حيث يوجد المسلمون . ومن ناحية أخرى فان مثل هذا الحذر سيكون بريطانيا من إعادة النظر في - المعاهدة اذا دعت الضرورة لذلك .<sup>(١١)</sup>

اعترض نائب الملك ايضا - لنفس الأسباب السابقة - على إثارة لندن لمسألة حماية الحكومة البريطانية لرعاياها المسلمين أثناء تأديتهم فريضة الحج في المحجاز . وهي مسألة كانت لندن حريصة على إقحامها على المعاهدة . باعتبارها واحدة من الامتيازات القديمة التي تمتعت بها في العهد العثماني أو بعارة أخرى تأكيد ما ادعته لندن «حقوقا تاريخية»<sup>(١٢)</sup> في البلاد المقدسة .

أحدثت ملحوظات نائب الملك في الهند رديد فعل متفاوتة في لندن . وعقد اجتماع وزاري لاعادة النظر في هذه القضية . وبدأ الانقسام واضحا بين وزارتي الهند والخارجية . فبينما تبنت الأولى وجهة نظر نائب الملك . تزعمت الثانية معارضتها . بل إنها ذهبت الى أبعد من ذلك حين اتهمت وزارة الهند بتبني سياسات متناقضة . وتعمل على الافلال من شأن الامتيازات التي يجب أن تحافظ - على الأقل - على حق القنصل البريطاني في حضور جلسات المحاكم المحجازية والتجديبة عندما يكون الدعى عليه مواطنا بريطانيا . وأن يعمل القنصل على إيقاف تنفيذ الأحكام الصادرة ضد هذا

المواطن .<sup>(١٢)</sup> وأكدت وزارة الخارجية حرصها على ماوصفته بأنه «حقوق شرعية» «وتقاليد مورثة» حتى وإن لم تمارسها . كما فعلت من قبل في بعض المناسبات في كل من تركيا والحجاز<sup>(١٣)</sup> .  
رأت وزارة الهند - في محاولة للوصول الى اتفاق داخل الحكومة البريطانية - أن تتفق الوزارات المعنية على خطة واضحة وصيغة مناسبة . لمناقشة القضية مع الملك عبد العزيز . واقترحت أن يكون الدخول إليه بعيدا عن ذكر الامتيازات تماما ، واقترح أن يتم من منظور مختلف . وليكن شرط «الدولة الأولى بالرعاية» صيغة مناسبة لتحقيق المصالح البريطانية<sup>(١٤)</sup> .

تحفظت وزارة الهند على مسألة التزام الملك عبد العزيز بضمان تأمين طرق المواصلات المؤدية إلى الأماكن المقدسة عبر مملكته المتزامية الأطراف . لأن نصوص المعاهدات وحدها لن تستطيع تحقيق السلامة للحجاج لكن القى يضمن ذلك هي علاقات الصداقة . كما أن مثل هذا المطلب يعتبر تدخلا مباشرا في شئون الحجاز الداخلية .

من الواضح أن المناقشات السابقة دارت بين الوزارات المعنية في لندن دون علم الملك عبد العزيز . وبالتالي فإن البريطانيين لم يكونوا يعلمون حقيقة موقفه تجاه مثل هذه القضايا . وبدوا وكأنهم جميعا يعملون في الظلام ؛ ولهذا كان من الضروري إرسال مندوب إلى الملك عبد العزيز ليستطلع رأيه حول هذه القضايا .

وقد وقع الاختيار على جوردن Jordan (الوكيل البريطاني في جدة) الذي تصادف وجوده في لندن للقيام بهذه المهمة . وربما كان اختياره لهذه المهمة مناسبة ؛ لأنه يقيم في جدة ويعلم أكثر من غيره مدى استعداد الملك عبد العزيز للتفاوض حول النقاط التي نوقشت في لندن ولا بد أن رأى جوردن سوف يكون له اعتبار خاص .

أبدى جوردن تحفظا قويا على إثارة مسألة الامتيازات فور اطلاعه على مقترحات لندن ؛ فقد كان على يقين بأن الملك عبد العزيز لم يعترف بالامتيازات المذكورة ولن يعترف بها تحت أى ظرف . وأن محاولة فرضها عليه سوف تؤدي الى انتكاسة في العلاقات السعودية البريطانية وإلى تهديد مباشر للمصالح البريطانية ونصح جوردن حكومته بعدم تحريك قضية ساكنة إلا أنه اقترح الإبقاء على «الوضع الراهن» .

يعنى تعبير «الوضع الراهن» أن تمارس إنجلترا وبقية الدول الأوروبية حقوقها التي حصلت عليها بمقتضى معاهدات الامتيازات القديمة باعتبارها «حقوقا مكتسبة» وتتمتع بالشرعية بحكم التقادم . ولا تعنى المحافظة على هذه الحقوق ضرورة إعادة صياغتها في بنود معاهدة جديدة . ولكنها تعنى استمرار ممارستها دونما تحديد صريح لمضمونها أو تسميتها .

كان جوردن قد كتب من جدة في مايو يقول : «إن مسألة الامتيازات في ظل الحكم الجديد في الحجاز (حكم الملك عبد العزيز) قد اعملت من جانبي ومن جانب زملائي كى لاتضايق

المستولين»<sup>(١٧)</sup> ولكنه كشف الثغاب الآن في لندن عن انه كان في ظل «الوضع الراهن» يتصرف بحرية كما لو كانت هناك نصوص قوية تؤكد ذلك . وضرب جوردن مثالا لذلك حينما تدخل لدى الملك عبد العزيز للدفاع عن مواطن هندي يدعى أحمد السلطان سبق أن أدانه الملك عبد العزيز بسبب كتابته مقالات يهاجم فيها «الوهابيين» وحاول جوردن تذكير الملك عبد العزيز بالامتيازات التي تتمتع بريطانيا لحماية مواطنيها الموجودين في الحجاز.<sup>(١٨)</sup>

ولكن الملك رفض ادعاءات جوردن بشأن الامتيازات من حيث المبدأ . وواصل التحقيق مع هذا المواطن الهندي . وأكد لجوردن أن القبض عليه مسألة تخص حكومة الحجاز وتخصه هو شخصيا : محافظة على هبة بلاده وسلامتها وأمنها . وبعد التحقيق أفرج الملك عن أحمد السلطان (المواطن الهندي) لانيية لمطلب جوردن الذي يحمي بالامتيازات : ولكن لطبيعة العلاقات الخاصة التي كانت تربط الملك بالجنلرا في هذه المرحلة.<sup>(١٩)</sup>

ومع أن وزارة الخارجية كانت أكثر الجهات المستولة تشددا في مواقفها تجاه الامتيازات : إلا أنها وافقت على التصرف الحسن الذي سلكه جوردن في مسألة أحمد السلطان . وخصوصا أن دولتين أوريبتين أخريين (إيطاليا وفرنسا) سبق أن مارسا نوعا من الضغط على الملك عبد العزيز في محاولة لتأكيد امتيازاتها في الحجاز دون جدوى . فتكتل ممثلوها في جدة ودعوا جوردن للانضمام اليهم . ليتخذوا موقفا جماعيا ومؤثرا ولم تصرح لندن يومئذ لجوردن بالاشتراك في هذا العمل الجماعي ضد الملك عبد العزيز . بل أثرت ترك هذا الموضوع الى أن يعاد النظر في العلاقات السعودية - البريطانية بعامة .<sup>(٢٠)</sup>

إن العلاقات القوية والصداقة بين الملك عبد العزيز وبريطانيا لن تتيح الفرصة امام أية دولة أوروبية أخرى لتتمتع بمثل ما منحني به بريطانيا من مركز ممتاز لدى الملك . وبالتالي فإنه ليس من مصلحة بريطانيا الإصرار على إقحام مسائل معينة في المعاهدة المقترحة . لإعادة تقويم العلاقات البريطانية - السعودية . وفي تقدير جوردن أن فكرة إقحام مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ليحل محل الامتيازات . سوف يعود بأثار سيئة على العلاقات البريطانية السعودية : لانه سيشكل في مدى صدق هذه العلاقات وانسجامها . هذه الحقائق أدت إلى تغيير واضح في موقف وزارة الخارجية تجاه الامتيازات . فطلبت عرض القضية على مستشاريها القانونيين . لدراستها وتقويم حسابات المستقبل بشأنها.<sup>(٢١)</sup>

الواقع أن وزارة الخارجية كادت تلغي فكرة النص على الامتيازات في المعاهدة . ولكنها كانت تحقى النتائج المترتبة على عملية الإلغاء الكلية لها . ويرجع ذلك إلى أن الحكومة البريطانية كانت تتمتع بامتيازات أوسع نطاقا من تلك التي مارسها في الحجاز وفي كل من مصر وإيران . وتستطيع هاتان الدولتان أن تطالبا بإلغاء الامتيازات إن نجحت الحجاز في ذلك . وفي مثل هذه الحالة فإن

الأمر قد ينتهي بأن تضطر بريطانيا إلى إلغاء كل امتيازاتها في منطقة الشرق الأوسط ، وهكذا بدأت وزارة الخارجية تتحول تحولاً واضحاً نحو الاتجاه الذي سبق أن تبنته وزارة الهند وأيده جوردن (الوكيل البريطاني في جدة) ولم تعترض عليه وزارة المستعمرات . وبناء على ذلك تقرر في أكتوبر ١٩٢٦م ألا تثار مسألة الامتيازات مع الملك عبد العزيز . ولكن الخارجية عادت وتحفظت على أن عدم إثارة قضية الامتيازات لا يعنى بالضرورة إسقاط حقوق بريطانيا نهائياً بشأنها . ولا يمنع الحكومة البريطانية من إعادة إحيائها بالاتفاق مع الدول الأوروبية الأخرى عند الضرورة <sup>(١٢١)</sup>

يعكس تردد وزارة الخارجية طبيعة الامتيازات المعقدة وتداخلها الشديد في الأمور الداخلية للأراضي المقدسة من ناحية ، واحتالات رد الفعل الاسلامي بعامه من ناحية أخرى . وتأثيرها في مستقبل المصالح البريطانية في المنطقة كلها من ناحية ثالثة . وإذا كانت معارضة الامتيازات في تلك الفترة تتمثل في موقف الملك عبد العزيز العلني مسبقاً منها ، فإن مزيداً من المعارضة سيظهر إذا حاولت بريطانيا التدخل لديه . أو اقناعه بالعدول عن تشدده تجاه هذه القضية . وفي كل الحالات فإن بريطانيا ستكون الخاسرة . ونظراً للخسائر التي قد تنجم عن إلغاء الامتيازات كلية . رأت الحكومة البريطانية أن تضمن روح الامتيازات في بعض مواد المعاهدة المقترحة فيما يتعلق بالمركز المتميز للحجاج البريطانيين . <sup>(١٢٢)</sup>

إن ضمان سلامة الحجاج لا يتم في الأراضي المقدسة عن طريق المعاهدات الثنائية بين حكومة الحجاز وحكومات هؤلاء الحجاج ولكن من البديهي أن زيارة الأماكن المقدسة حق من الحقوق المتعارف عليها لكافة المسلمين ، بصرف النظر عن المواقف السياسية التي قد تنشأ بين حكومات المسلمين وحكومة الحجاز . ومن ناحية أخرى فإن الملك عبد العزيز أعلن في أكثر من مناسبة - قبل اختياره ملكاً على الحجاز وبعده - أنه يهدف إلى تطهير الحجاز وتأمين سلامة الحجاج .

التقى جوردن - لأول مرة - بالملك عبد العزيز في وادي العقيق . في خريف عام ١٩٢٦م ليناقش معه القضايا الرئيسية في إعادة صياغة العلاقات البريطانية - السعودية . ومن بينها المقترحات الخاصة بالتأكيد على روح الامتيازات دون ذكرها صراحة . فرفضها الملك على الفور باعتبارها صياغة جديدة لامتيازات قديمة .

وأكد الملك لجوردن أن الدين والسياسة وجهان لعملة واحدة ولا يمكن الفصل بينهما وأصر على ماسبق أن أعلنه في مناسبات سابقة من أنه لا قانون في البلاد المقدسة إلا الشريعة . وفي مايو كان قد كتب إلى جوردن نفسه يقول :

«أؤكد لك أن العدالة ستشمل كل فرد وأنت تعلم أن هذه الأرض مقدسة . ولها وضع خاص يحجب احترامه . وليس من الممكن أن يمتنع فيها أى شيء يتعارض والشريعة » <sup>(١٢٣)</sup>

كان جوردن يهدف في الواقع - إلى محاورة الملك عبد العزيز فحسباً اصطدم برفضه التام للأفكار



البريطانية . أثار جوردن نقاشاً قريعاً حول مفهوم الشريعة عند المسلمين وأبرز مسألة المذاهب الأربعة وانعكاس ذلك على مفهوم الشريعة من حيث التطبيق . ومع أن الخلاف حول تفسير الشريعة خلاف ظاهري لا يتصل بجوهر العقيدة ؛ إلا أن مجرد إثارة ذلك أحال هذا الموضوع الديني البحت الى موضوع سياسي يشغل بال الساسة البريطانيين المعنيين بالمنطقة . فاعتراف البريطانيين بسيادة الشريعة في الحجاز يعنى اعترافهم بسيادة المذهب الحنبلي وفق تفسير اتباع الشيخ محمد بن عبد الوهاب هناك ضد المذاهب الأخرى . وبخصوصاً ان هناك أعداداً كبيرة من المسلمين في مصر والعراق والهند لاتتبع هذا المذهب (٢٤)

والحقيقة أن جوردن احتلى هذه القضية لتقوية مركزه التفاوضي . ولكن الملك لم يسلم بوجهة نظر مفاوضة . واكد على شمول العدالة بين جميع المسلمين في الحجاز ووعد «بمعاملة المسلمين البريطانيين معاملة مماثلة لتلك التي تلقاها باقي المسلمين» وبهذا الأسلوب المرن انتصرت إرادة الملك عبد العزيز في رفض الامتيازات وتطبيق الشريعة . (٢٥)

لم يكن المفاوض البريطاني يعلم الكثير عن الشريعة . فمع أنه سلم بوجهة نظر الملك في قضية المساواة بين الحجيج ؛ نجده ينير قضية فرعية تتعلق بالتصرف في متروكات الحجاج البريطانيين المتوفين أثناء نأدية الفريضة . فطالب بتسليم تلك المتروكات للوكالة البريطانية في جدة . ولكن الملك أكد على ضرورة تطبيق الشريعة في مثل هذه الحالة وإعادة المتروكات لاصحاب الحق الشرعي فيها . (٢٦)

فشل جوردن في أن يكسب شيئاً في أى من القضيتين السابقتين وأدرك انه سيعود الى لندن دون ان يحقق أى تقدم في المهمة التي كلف بها . فعرض على الملك فكرة تفضيل المواطنين البريطانيين في المعاملة حال وجودهم في الحجاز مقابل أن يعامل المواطنون الحجازيون او التجديون نفس المعاملة عند وجودهم على ارض بريطانية . ولكن الملك أكد على مبدأ المساواة في المعاملة بين جميع المسلمين أثناء وجودهم في الحجاز . ورفض فكرة جوردن ؛ لأنها تحمل روح الامتيازات . فالمواطن البريطاني في مثل هذه الحالة لن يخضع للقوانين المحلية في الحجاز أو نجد واقترح الملك ان «يخضع رعايا احد الطرفين للقوانين والمحاكم المحلية أثناء وجودهم في بلاد الطرف الآخر» وظل متمسكاً بهذا الموقف (٢٧)

اصطدمت الأفكار البريطانية - الظاهر منها والمغلف - بحرص الملك عبد العزيز على تطهير الأماكن المقدسة وتطبيق الشريعة وعدم الاعتراف بالامتيازات . وفي مواجهة هذا الموقف لم يجد جوردن مفرأ من تعليق المفاوضات والعودة إلى لندن . ليستشير حكومته حول كيفية الخروج من هذا المأزق ؛ ذلك أن أية مرونة كان على جوردن أن يقدمها تتعارض وجوهر التعليقات التي تلقاها من حكومته .

لم يخف جوردن إعجابه بالبراعة والدبلوماسية التي يتميز بها الملك عبد العزيز ، ذلك الحاكم غير المشكوك في قوته أو قدرته ، الذي يتعاطم مركزه بوضوح في العالم الاسلامي والذي شبه امبراطورية في امان من البحر الاحمر إلى الخليج» .<sup>(٢٨)</sup>

في لندن توفقت مسألة الامتيازات من جديد في ضوء تقارير جوردن وتم الاتفاق في ١٢ يناير ١٩٢٧م على إسقاط الامتيازات كلية من المعاهدة ، ولكن في ٢٤ فبراير أثبتت المسألة ثانية وفي هذه المناسبة تدخل جورج انطونيوس «مساعد جوردن» وذكر المجتمعين أن الملك عبد العزيز أعلن للمسلمين وحكوماتهم أنه لن يلتزم بأية تعهدات أو اتفاقات سبق عقدها بشأن الأراضي المقدسة وأنه لن يتسامح مع أي نمط من أنماط التدخل الأجنبي في الأراضي المقدسة ، وبناء على ذلك فإن الملك عبد العزيز لم يطلب من الحكومة البريطانية إلغاء الامتيازات ولكنه ببساطة لم يعترف بها ، والمشكلة الآن خاصة بالحكومة البريطانية التي تريد أن تفرض عليه أمورا ليس له دخل في تشاؤها ، وهكذا تم الاتفاق على إسقاط جميع الاشارات الواردة في مسودة المعاهدة إلى الامتيازات دون النص صراحة على سقوطها .

وتركت جميع المسائل الخاصة بالامتيازات دون حل ، على أن يتدخل الفصل البريطاني بطريقة ودية لدى الملك عبد العزيز حسبما تقتضي الظروف في المستقبل .<sup>(٢٩)</sup>

وفي ٧ فبراير تقرر استئناف المفاوضات مع الملك عبد العزيز على أساس أن لندن حريصة على إنجاحها هذه المرة لضرورة إقامة علاقات قوية معه .<sup>(٣٠)</sup> وانقاع للوقوع في محاولة فاشلة أخرى تقرر تعيين السير جلبرت كلايتون لتولى مهمة التفاوض مع الملك لما بينها من رد سابق على أن يرافقه جوردن .

كان اختيار كلايتون قرارا موفقا ، فحينما التقى بالملك في منزله بجده أكد له بديلماسيته المعهودة مدى حرصه على تحقيق المصالح المشتركة للطرفين في القضايا ذات الاهتمام المشترك وخصوصاً قضية سياسة إيطاليا في جنوب الجزيرة العربية .<sup>(٣١)</sup> ، وكأنه قصد تحويل اهتمام الملك إلى قضايا أخرى ذات اهتمام خاص . ومع إظهار شيء من التفاهم حول هذه المسألة إلا أن الطرفین لم يستطعا رغم روح الود التي سادت اجتماعاتها الوصول إلى حسم لمسألة الامتيازات ، فبقيت معلقة حتى آخر لحظة في المفاوضات ؛ ذلك أن الملك عبد العزيز اعتبر هذه المسألة قضية «حياة أو موت» بالنسبة له شخصيا . وعلى هذا الأساس رفض التوقيع على المعاهدة التي استغرق الإعداد لها أكثر من عام (من مارس ١٩٢٦م حتى مايو ١٩٢٧م) . وفي محاولة لكسر الجمود في موقفى الطرفين أمكن التوصل إلى صيغة مناسبة بمقتضاها «يخضع الأفراد المتمتعون بالجنسية البريطانية في الحجاز لأحكام القانون الدولي» .<sup>(٣٢)</sup>

وهكذا لم يكن الوصول إلى هذا الحل الوسط نلبية للهدف الأصل لأى من الطرفين ؛ ولكن من

المؤكد أن الملك قد نجح في إنهاء الامتيازات الأجنبية في الأراضي المقدسة . تاركا المجال للقانون الدولي لحسم مآقد ينشأ من قضايا ؛ ذلك أن القانون الدولي يحترم القوانين الخاصة بالدول ، بينما فشلت بريطانيا في إعادة صياغة الامتيازات ، التي تمتعت بها طوال أربعة قرون في شكل معاهدة . والقانون الدولي - على كل حال - لا يتعارض والقوانين المحلية الخاصة بالدول ، لكنه يؤكد على ويحرص على سلامتها واستقلالها ، وبذلك كانت المسألة بالنسبة لبريطانيا مسألة صياغة ، حتى لا تبدو مهزومة أمام مفاوض صلب كالملك عبد العزيز .

والواقع أننا لم نثر على وثيقة واحدة من بين وثائق الأرشيف البريطاني ، تفيد بأن بريطانيا استخدمت القانون الدولي لحسم قضية كانت تستخدم الامتيازات في حسمها من قبل . ولكن من المؤكد أن الملك عبد العزيز سار في جهوده نحو تطبيق الشريعة على قدم وساق ، كما يتضح من تقرير القنصل البريطاني في جدة إلى حكومته بعد سبعة أشهر من توقيع المعاهدة الانجلو - سعودية في ٢٠ مايو ١٩٢٧ - من أنه « لا يوجد في البلاد (المقدسة) الآن سوى المحاكم التي تطبق الشريعة » (٣٣)

وفي منتصف عام ١٩٢٨ بعث نفس القنصل بتقرير آخر يقول فيه :  
« إن استيراد المواد الكحولية والمسكرات أصبح ممنوعا من المسلمين منعاً باتاً منذ نولى الملك عبد العزيز الحكم في الحجاز ، والجديد أنه أصبح محرماً على الأوروبيين هذه الايام » . ويبرر القنصل سبب ذلك بقوله « إن السماح للأجانب بممارسة أمر لا يصرح به للحجازيين يشتم منه رائحة الامتيازات » . (٣٤)

وفي عام ١٩٢٩ حاولت إيطاليا إقامة محكمة خاصة للفصل في قضايا غير المسلمين دون جدوى (٣٥) وهكذا « طأطأت الرؤوس لمبادئ الشريعة الاسلامية بفضل شجاعة الملك عبد العزيز وغيره على دينه » .



## ● الهوامش ●

(١) حافظ وهبة . جزيرة العرب في القرن العشرين . القاهرة ١٩٦٧ . ص ٢٧٠ : انظر أيضا : أم القرى . أعداد : ١٨ . ٣٠ . ١٥ . ١٧ : وكذلك المنار الاسلامي مجلد ٢٩ . ص ١٦٧ . ١٧٣ . ٢٧١ .

(٢) للمؤلف دراسة غير منشورة حول المؤتمر الاسلامي الأول في مكة عام ١٩٢٦ . انظر أيضا :  
Toumbie, A., Survey of International Affairs, 1925 P.P. 308 — 309

(٣) للمؤلف دراسة غير منشورة حول إعادة تشغيل سكة حديد الهجاز لخدمة الحجاج ومؤلف بريطاني من ذلك . انظر :  
F.O. 371 / 12244

(٤) هذه الدول هي : النمسا والجر . وبلجيكا . الدانرك . فرنسا . بريطانيا . اليونان . عصبة دول الحائزا . هولندا . تايلو . البرتغال . روسيا . بروسيا . سربيتيا . اسبانيا . السويد . لوسكانيا . الولايات المتحدة . جبل طارق . سلطنة . جزر الأيونيون . انظر :  
Marlowe, J., Spoiling the Egyptians, London, 1974, P. 75  
(٥) حول تشاؤم الامتيازات في أواخر العصور الوسطى انظر : نعيم زكي فهمس . طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب أواخر العصور الوسطى . القاهرة ١٩٧٣ . القصور الأول والثاني والخامس : انظر أيضا : مصطفى حسن الكنتاني . العلاقات بين جنوة والشرق الأدنى الاسلامي ١١٧١ - ١٢٩١ . الاسكندرية ١٩٨١ . ص ٢٣٥ - ٢٨١ .

(6) Clayton, G. to C. O., 24 Nov. 1925, E 332/180/91, F.O. 371/11437.

(7) F.O. to Jordan (British agent at Jeddah) 6 April 1926, E 2026/180/91 ; Jordan to Ibn Saud, 8 April 1926, E 2918/180/91, F.O 371,11437

8: Mejercher, H. "British Middle East Policy, 1917 — 21, The Interdepartmental Level" Journal of Contemporary History, VIII (1973) P.P. 81 — 101

(9) Minutes of 12 March Interdepartmental Conference, E 2026,180,19, F.O. 371/11437

(١٠) كان القنود حريصين على ان يحدكوا في الهجاز . بعد خروج الاشراف منه . وفي حالة عدم تمكنهم من ذلك . فان  
البدل في تدبيرهم . هو إقامة حكم جمهوري في الأراضي المقدسة . على أن يختار جميع المسلمين حاكمها

(11) Viceroy to I.O, 12 July 1926, F.O. 371/11438

(12) Montgomery, A.E. "The making of the Treaty of Sevres of 10 August, 1920", Historical Journal XV (1972) P.P. 775 — 87.

(13) F.O. Comments on Preliminary draft treaty With ibn Saud (undated) E 4266/180/91, F.O 371/11438

(14) F.O. to C.O., 26 Oct. 1926, E 59, E5918/180/91; F.O to Jordan, 3 Nov. 1926, E6118/180/91; Memo. By Mallet (F.O.) 13 Oct. 1926, E 5794/180/91, F.O. 371/11438.

- (15) Viceroy to L.O, 12 July 1926, F.O. 371/11438
- (16) Minutes of 6 Oct. Interdepartmental Conference, E 5915/180/91, F.O. 371/11438
- (17) Jordan to F.O. 12 May 1926, E 3472/3472/91; Ahmed Suliman to Jordan., 15 May 1926, E 3491/3472/91, F.O. 371/11450
- (18) Ibn Saud to Jordan, 14 May 1926, E 3472/3472/91, F.O. 371/11450
- (19) F.O. to Jordan, 24 June 1926, E 3638;  
F.O. to Jordan, 14 July 1926, E 3138;  
C.O. to F.O, 31 July 1926, E 4536;  
Memo. by Spring Rice (F.O.) 9 July 1926, E 4165 Italian Embassy (London) to F.O, 7 June 1926, E3575; Jordan to Chamberlain, 28 May 1926, E 3638/3472/91, F.O. 371/11450
- (20) Minutes of 6 Oct. Interdepartmental Conference, E 5915/180/91, F.O. 371/11438
- (21) Memo. by Mallet, 13 Oct. 1926, Marlowe P.P. 68 — 74.
- (22) See: Article 3,4,5, British draft treaty Jordan's guidance during his negotiations with Ibn Saud.
- (23) Ibn Saud to Jordan, 14 May 1926, E 3472/3472/91, F.O. 371/11450
- (24) Jordan and Antonius to Chamberlain, 26 Jan.1927; Minites of 13 Jan. 1927 Interdept. Conference, E 474/119/91, F.O. 371/12244.
- (25) Ibn Saud's third and Final draft treaty, 4 Dec. 1926, Art.3. F.O. 371/12244

(٢٦) يجب التنويه هنا إلى أن نظام التصرف في متروكات الحجاج المتوفين كان متروكاً حتى ذلك الوقت دون نظام دقيق . ويرجع الفضل إلى الملك عبد العزيز في وضع نظام ثابت لمعالجة مثل هذه الحالات لأول مرة . يفتنص أمر ملكي صدر في ٢٨ ربيع الثاني عام ١٣٤٦هـ (نوفمبر ١٩٢٧) ويمكن تلخيص هذا الأمر في النقاط الثلاث التالية :

أ - يتحمل كل مطوف مسئولية سلامة الحجاج المسلمين في قائمته أمام الحكومة . وعلى الحجاج أنفسهم تسليم الطوف قوائم بما في حوزتهم من مقتنيات . وعند وفاة أي من الحجاج يحظر الطوف الجهات المسئولة . ويعتد اجنبياً يحضره الوريث الترخي للمتوفى أو من يتوب عنه . كما يحضره اثنان من بين الشهود . للخص تركة المتوفى طبقاً لما سجل في القائمة التي سبق تقديمها للمطوف .

ب - يحظر المطوف مأمور بيت المال لاخذ الأزام . وفي أثناء التنقل يحظر قائد القافلة مأمور بيت المال . وإذا لم يكن الحاج في معية أحد الطوفين فإن الشرطة تتخذ الاجراءات اللازمة .

جـ - يلخص المحكمة أية ادعاءات للثوروث . وفي حالة فشل التدمي في اثبات حقوقه في الوراثه فإن تركه المتوفى نودع بيت المال لمدة ستة أشهر . فإذا لم يظهر مدع آخر يطالب بحقوقه فيها . باع التركة بالمراد العلني ونودع قيمتها الادارة المالية .

Jeddah Report (by Jakms, H.G.) في جده إلى حكومته .  
Nov—1927, E5586/644/91,

F.O. 371/12250.

(٢٧) انظر التمس الاجلجزي لسودة المعاهدة المقترحة ، مادة (٥) F.O. 371/11438.

وانظر التمس السعودي لسودة المعاهدة المقترحة مادة (٥) F.O. 371/12244.

وانظر أيضا : F.O. to Jordan, 3Non . 1926.

(28) "Aruler of undoubted ability and power, Whose prestige in the Muslem world is visibly growing, and Whose empire seems to be securely established.. From the Rrd Sea to the Persian Gulf." See : Jordan and Antonius to Chamberlain, 26 June 1927.

(29) Minutes of 4 Feb. Interdept. meeting F.O. 371/12244

(30) Minutes of 7 Feb. Interdept. meeting, F.O. 371/12244

(٣١) حول قضية التدخل الإيطالي في اليمن وبعثة كلايتون بهذا الخصوص إلى روما انظر : 39 — D.B.F.P., 1919 — Ser. 1A, ii, 1968,P.P. 856 —9

(32) Claiton to Chamberlain (ii) 6 June 1927, E288/119/91, F.O. 371/12245.

(33) Jeddah Report (by stonchewerbird, F.H.W.) Jan. 1928, E994/484/91, F.O. 371/13010.

(34) Jeddah Report July 1928, E 4286/484/91, F.O. 371/13010.

(35) Chamberlain (Rome) to F.O. 27 Dec. 1928. Bird (Jeddah) to F.O. 10 Feb. 1929, Jakins: Jeddah to F.O. 14 Feb. 1929 F.O. to C.O, 7 March 1929, C.O. 732, Vol. 38, File 69022.

• إن الفرقة أول التدهور والانخداع ، بل هي العدو  
الأكبر للنفوس والمفوية للبشر . والاتحاد والتضامن أساس  
كل شيء ، فيجب على المسلمين أن يحذروا الفرقة وأن  
يصلحوا ذات بينهم ، ويبدلوا النصيحة لأنفسهم .  
« عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود »